

19/10/2018

07754

مذكرة
إلى

السادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات

والسادة رؤساء مكاتب مراقبة الأداءات

الموضوع : حول تطبيق أحكام الفصل 70 مكرر من القانون عدد 44 لسنة 1995 المؤرخ في 2 ماي 1995 المتعلق بالسجل التجاري كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 15 لسنة 2010 المؤرخ في 14 أفريل 2010.
المصاحب: محضر معاينة مخالفة عدم الترسيم بالسجل التجاري.

عملا بأحكام الفصول 1 و2 و8 و9 و10 من القانون عدد 44 لسنة 1995 المؤرخ في 2 ماي 1995 المتعلق بالسجل التجاري كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 15 لسنة 2010 المؤرخ في 14 أفريل 2010، يعتبر التسجيل بالسجل التجاري اجراء وجوبيا يتعين على الأشخاص الطبيعيين الذين لهم صفة التاجر وكل الشركات باستثناء شركة المحاصة القيام به بموجب تصريح يقدم للمحكمة الابتدائية التي يستغل الشخص المعني نشاطه بدائرتها.

ويمثل عدم التسجيل بالسجل التجاري مخالفة جزائية على معنى أحكام الفصل 68 من نفس القانون المشار إليه يعاقب مرتكبها بخطية مالية من 100 دينار إلى 1000 دينار.

هذا وقد تبين في إطار تحيين بيانات السجل التجاري المركزي على ضوء البيانات المضمنة بالسجل الجبائي أن ما يقارب 7000 مطالب بالأداء ينشطون دون أن يكونوا مرسمين بالسجل التجاري وقد تولت المصالح المركزية للإدارة العامة للاداءات ضبط قائمة في المخالفين موزعة حسب مجال تدخل مكاتب مراقبة الأداءات سيتم توجيهها إلى مصالحكم عبر البريد الالكتروني للمشرف على تاطير أعمال المكاتب بكل مركز.

وباعتبار أن الفصل 70 مكرر من قانون السجل التجاري أعطى لأعوان وزارة المالية صلاحية معاينة المخالفة المذكورة، فإنه يتعين دعوة الأعوان الراجعين إليكم بالنظر للشروع في معاينة مخالفة عدم التسجيل بالسجل التجاري وتحرير محاضر في شأنها ضد الأشخاص موضوع القائمة المذكورة (وفق أنموذج محضر معاينة المخالفة المصاحب) وإحالتها إلى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرتها المصلحة الجبائية التي عاينت المخالفة.

ونظرا لأهمية الموضوع وارتباطه بتنفيذ الالتزامات الدولية للبلاد التونسية في مجال الشفافية وتبادل المعلومات، فإن السادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات والسادة رؤساء مكاتب مراقبة الأداءات مدعوون إلى الحرص شخصيا على الإلتزام بما ورد بهذه المذكرة، وموافاة وحدة تبادل المعلومات والاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر بالإدارة العامة للأداءات بنتيجة أعمالكم في أجل لا يتعدى ثلاثة أسابيع على أقصى تقدير من تاريخ توصلكم بقائمة المخالفين.

المدير العام للأداءات

الإمضاء: سامي الزويدي